

دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية خلال الفترة 2004-2019
The Role of Financial Inclusion In Achieving Economic Growth In The Arab Countries - Standard Study During The Period 2004-2019

نبيل حلومي¹ ، رشيد حفصي²

¹ جامعة قاصدي مرباح-ورقلة (الجزائر)، halimi.nabil@univ-ouargla.dz

² جامعة قاصدي مرباح-ورقلة (الجزائر)، hafsi.rachid@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/30/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المختارة خلال الفترة 2004-2019 من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد للبيانات الطولية (*Panel*) وباستعانة ببرنامج *Eviews 09*، لتفسير وإيجاد العلاقة بين الشمول المالي ممثلة ب: المقترضون من البنوك التجارية وعدد فروع البنوك التجارية، والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد فروع بنوك التجارة هي المسؤولة على تأثير على النمو الاقتصادي بنسبة 94%، في حين أن المقترضون من البنوك التجارية ليس لها دلالة إحصائية وبالتالي لا تلعب أي دور في تفسير الشمول المالي في هذه الدول العربية المختارة. **كلمات مفتاحية:** شمول مالي، استقرار مالي، نمو اقتصادي، دول عربية، *Panel*.

تصنيفات JEL: O11، F43، C33

Abstract:

This study aims to search for the impact of financial inclusion on economic growth in some selected Arab countries during the period 2004-2019 by using the multiple autoregressive model of longitudinal data (*Panel*) and using the *Eviews 09* program to interpret and find the relationship between financial inclusion represented by: Bank borrowers the number of commercial bank branches, and the economic growth represented by the gross domestic product.

The study found that the number of commercial bank branches is responsible for the impact on economic growth by 94%, while borrowers from commercial banks have no statistical significance and therefore do not play any role in explaining financial inclusion in these selected Arab countries.

Keywords: financial inclusion, financial stability, economic growth, Arab countries, *Panel*.

JEL Classification Cods : C33, F43, O11.

المقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الهامة التي يهتم بها الباحثين والمتعاملين الاقتصاديين والهيئات الحكومية في كل الدول العالم وقد انتشر مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة في كثير من هاته الدول بسبب فوائده الاجتماعية التي تتمثل في الاهتمام بالفقراء والمهمشين وهو ما يتوافق مع توجهات الكثير من الدول، كما أن له فوائد اقتصادية وهي الاهتمام بالشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة مثل المبادرات التي تبناها بعض البنوك المركزية كالتحويل العقاري لمحدودي الدخل. ويساهم كذلك في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتنمية، ويمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية. أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لوضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم وقد تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعدت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي. كما زاد اهتمام دول العلم بموضوع الشمول المالي خاصة في ظل الأزمات المالية لهذا، سواء من صانعي السياسات أو الباحثين، المؤسسات البنكية حيث أخذت على عاتقها إيجاد مناهج مبتكرة وتطوير الوسائل والتقنيات لأجل تعزيز الرفاهية المالية وقدرة كل شرائح المجتمع المختلفة لتأمين الخدمات والمنتجات المالية المناسبة التي تتناسب مع احتياجاتهم بكل شفافية وبتكلفة معقولة وعادلة وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ظروفه المعيشية، وتحقيق الاستقرار المالي. كما يدعم الجهود التي تقوم بها الدول لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية لمواجهة تحديات البطالة، خاصة أن تعزيز الشمول المالي، ينعكس إيجابيا بين الشباب، بالإضافة إلى تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي الشامل.

قد سعت العديد من الدول العربية لترسيخ ابعاد الشمول المالي طمعا في إحلال أثر الإيجابي على مستويات الدخل لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع ورفع من معدلات النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة.

بناء على ما سبق تتجسد معالم إشكالتنا في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

في الدول العربية المختارة خلال الفترة 2004-2019؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:
 - هناك أثر إيجابي ومعنوي بين عدد فروع البنوك التجارية والنمو الاقتصادي؛
 - وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المقرضون من البنوك التجارية والنمو الاقتصادي.
- **أهداف الدراسة:** إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة معرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية المختارة بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - عرض وتقديم الإطار المفاهيمي للشمول المالي والنمو الاقتصادي؛
 - تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الدول العربية؛
 - معرفة طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال قياس العلاقة بينهما.

-منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة وجمع وتحليل بعض المعطيات المرتبطة بموضوع البحث، كما اعتمدنا على الدراسة القياسية في دراسة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول العربية المختارة خلال الفترة 2004-2019 باستخدام برنامج EViews9.

- هيكل الدراسة :

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- الدراسات السابقة في الموضوع؛

- الإطار المفاهيمي حول الشمول المالي؛

- الدراسة القياسية.

-الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ومن بينها نجد:

1- دراسة نيد صفاء، 2022، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد استخدمت الباحثة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً لنمو الاقتصادي والشمول المالي من خلال أبعاد توافر الخدمة المصرفية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

2- دراسة بن منصور نجيم، 2022، هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019 باستخدام نموذج panel- ardl باستخدام متغيرات التالية: عدد الفروع البنكية، عدد أجهزة الصراف الآلي، متغيرات مستقلة عدد السكان وسعر الصرف متغيرات ضابطة، أما الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في حين أن اختبار السببية في الأجل القصير والأجل الطويل أثبت أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

3- دراسة رشيد نعيم، عبد الحفيظ بن ساسي، 2021، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع من لال تقييم وتحليل مؤشرات الواردة في تقرير الشمول المالي لسنة 2017، باستخدام تقارير لواردة من الهيئات الدولية وباستخدام المنهج الوصفي وبلاستعانة بعينة مكونة من مجموعة الأفراد البالغين في الجزائر. توصلت الدراسة إلى تسجيل درجة متوسطة من الشمول وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس.

4- دراسة Hassan and Al، 2018، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي في عينة مكونة من 55 دولة باستخدام سببية جرانجر و إختبار VAR و IRF ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي والعكس أي وجود علاقة سببية تتجه من الطرفين متبادل مما يؤكد لوجود تأثير للشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول التعاون الإسلامي.

(Hassan and Al، 2018)

5- دراسة Babajide and Al ، 2015، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي في نيجيريا حيث تم الاعتماد في البيانات على مؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي وباستخدام نموذج الانحدار لتحليل البيانات وبالإستعانة ببرنامج إفيوز. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي هو محدد مهم لعامل الإنتاج الإجمالي ممثلا لنمو الاقتصادي، وكذلك رأس المال لكل عامل، والذي يحدد دائماً المستوى النهائي للإنتاج في الاقتصاد. توصي هذه الدراسة بضرورة تسخير الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل مناسب، كوسيلة بديلة لتنشيط وتنويع اقتصاد نيجيريا الذي يعتمد بصفة كبيرة على النفط. (A.Babajide and Al, 2015)

1- مفاهيم حول الشمول المالي

في ظل الأزمات المالية الأخيرة التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة، سعت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة أو الدول النامية لتحقيق هدف مشترك ألا وهو وصول الخدمات المالية لفئات ذات الدخل المنخفض بغية زيادة ورفع من متطلبات احتياجهم وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول وقد تعددت المفاهيم المقدمة لهذا المصطلح.

1-1- تعريف الشمول المالي

يعرف الشمول المالي حسب مركز الشمول المالي في واشنطن " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء ". (Adolfo Barajas, and Al, 2020, p06)

عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على " أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، ومما يشمل الفئات الهشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (عودة وعواد، 2019، ص83)

عرف الشمول المالي وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على أنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (سردون وآخرون، 2021، ص08)

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر سنة 2014 على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (فلاق وآخرون، 2021، ص280)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشمول المالي على أنه قدرة كل شرائح المجتمع المختلفة على الحصول على خدمات منتجات مالية مناسبة التي تتناسب مع احتياجاتهم المالية والمادية بتكلفة معقولة وعادلة وأمنة وبكل شفافية، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة واستخدام وسائل التكنولوجيا المبتكرة لهدف تعزيز الرفاهية المالية وقدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتها وبغرض تحسين ظروفه المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار من الفقر.

1-2- مبادئ الشمول المالي:

- يرتكز للشمول المالي على العديد من المبادئ التي تكون في العادة مستمدة من الخبرات والسياسات المالية والديناميكية للبلدان التي تسعى الى تقليل نسبة الفوارق الطبقية بين افراده وامكانية حصولهم على خدمات مالية بما يتناسب احتياجاتهم وهي:
- **القيادة:** سعي القيادات الحكومية الى وصول الخدمات المالية للجميع الافراد؛
 - **التنوع:** سعى تلك السياسات الى تنوع الخدمات التي تقدمها للأفراد (ادخار، ائتمان، تحويل الأموال، تأمين، صيرفة، ودائع، قروض... الخ) بتكلفة مقبولة بمتناول جميع الافراد؛ (الزبيدي وآخرون، 2021، ص38)
 - **الابتكار:** أي ابتكار خدمات وأعمال مالية ومصرفية جديدة تواكب التطور التكنولوجي والعلمي الحاصل في العالم؛
 - **التمكين:** نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع بحيث تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم؛
 - **التعاون:** التعاون بين جميع المؤسسات والقيادات الحكومية في سبيل توصب وتقديم خدمات مميزة للأفراد المجتمع بوقت مناسب وتكلفة أقل؛

1-3- أهمية الشمول المالي

- يؤكد العديد من الباحثين على انه للشمول المالي أهمية بالغة وتتمثل في:
- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، لقد بينت الدراسات والتقارير التي أجراها البنك الدولي في آخر دراسة احصائية له في (2019) بأن هناك علاقة طردية ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي حيث كلما زاد الوعي المالي والمصرفي واستخدام التكنولوجيا والخدمات المصرفية للقيام بالأعمال اليومية أدى هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلد¹؛ (ratnawati، 2019، p83)
 - زيادة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والحد من الفقر والفوارق في الدخل؛ (الزبيدي وآخرون، 2021، ص40)
 - يسمح الادخار للأسر بزيادة قدرتها على امتصاص الصدمات المالية؛
 - تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتها؛
 - الاستفادة من خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، التي تتيح للمستخدمين تخزين الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول. تحسين إمكانات اكتساب الدخل والحد من الفقر. وجدت دراسة في كينيا أنه من بين الأسر التي ترأسها نساء، أدى الوصول إلى خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة مدخراتهم؛ (ratnawati، 2019، p85)
 - تحقيق التنمية المستدامة، يلعب الشمول المالي دورا واضحا في تحقيق التنمية المتداولة بأبعاد الأربعة (اقتصادي، بيئي، اجتماعي، مؤسسي) التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة².
 - الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وعادلة وآمنة من مزودي خدمات التيار الرئيسي، دون هذا الوصول، لا يمكن للمستبعدين مالياً الاستفادة من الأدوات المالية الأساسية، مثل الائتمان الميسور، والتحويلات، ومنتجات التأمين، أو حتى حسابات التوفير البسيطة. (سردون وآخرون، 2021، ص18)
 - تقليل النقد المتداول: يساهم الشمول المالي بصورة رئيسية في تقليل النقد المتداول من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة للقيام بالعمليات المالية والمصرفية. (بوزانة وحمدوش، 2021، ص77)

- يعد الشمول المالي ضرورة مهمة جدا في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث يحفز الافراد والشركات على عمليات الاستثمار.
- التحول من المدفوعات النقدية إلى الحسابات المصرفية، حيث يقلل من تكلفة المعاملات ويزيد من سرعتها. على سبيل المثال، في جنوب إفريقيا، فإن تكلفة الحكومة لدفع التحويلات الاجتماعية باستخدام البطاقة الذكية تعادل ثلث تكلفة المدفوعات النقدية.
- تحويل المدفوعات النقدية إلى الحسابات، أيضاً إلى تحسين الشفافية والحد من الفساد. قدمت الأرجنتين برنامج Jefes في خضم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2002 لتحويل المدفوعات الحكومية من النقد إلى حسابات الودائع، مما ساعد على تقليل العمولات، وحقق آثاراً مفيدة أخرى. (العيسوي، 2020، ص 30)
- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفقراء من خلال يحقق الشمول المالي من خلال برامج الائتمان. (معمر وآخرون، 2021، ص 88)

1-4- أهداف الشمول المالي

يسعى الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطن بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفه المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي³؛ (بن موسى وقمان، 2019، ص 5)
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- الوصول الخدمات والمنتجات إلى كافة فئات المجتمع إلى لأجل للتعرف على بقية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لكي تتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، خاصة سكان المناطق الريفية المهمشة؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- تحفيز المنافسين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تناسب مع فئات المجتمع. (venkateshand and Walter, 2019, p05)
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات امكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس التشريعات النافذة والمعايير الدولية.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تعزيز النمو الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا مما يساهم في الحد من الفقر والرفع من مستوى النمو الاقتصادي (بهناس وآخرون، 2019، ص 229)

1-5- مؤشرات الشمول المالي

تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد. وقد اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني إلى: (world bank, 2012)

- الوصول إلى الخدمات المالية (القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية)؛
- استخدام الخدمات المالية (مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية)؛
- كما يمكن على مؤشرات الشمول العالمي يعتمد على بيانات الدراسات وتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محددة عن:
- درجة المعرفة المالية، وتمثل فيما يلي:
- ✓ المبالغ الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية والمرتب بالأنشطة المالية كالاقتراض، الدفع وملكية بطاقات الائتمان.
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب توفير في مؤسسة مالية رسمية والذين يمكنهم الوصول إلى الائتمان. (صفاء، 2022، ص 388)
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم سياسة معاشات تقاعدية.
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم منتج تأميني.
- ✓ النسبة المئوية لمؤسسة SMF التي لديها إمكانية الوصول إلى الائتمان الرسميين.
- ✓ النسبة المئوية للمشروعات المتناهية الصغر.
- يمكن للشمول المالي أن يرفع الوضع المالي ومستوى معيشة الفقراء ويحد من عدم المساواة في الدخل (Beck et al, 2007). وفقاً ل (Brune et al. 2011)،
- ✓ يسمح الادخار للأسر بزيادة قدرتها على امتصاص الصدمات المالية، والاستهلاك السلس، ومراكملة الأصول، والاستثمار في الصحة والتعليم.
- ✓ إن الحصول على الخدمات المالية لديه القدرة على إخراج الفقراء من دائرة الفقر من خلال ثقافة الادخار وإنشاء آليات دفع فعالة ومنخفضة التكلفة.

1-6- مؤشرات الشمول المالي

هناك عديدة لأجل الغاية من الشمول المالي من أهمها:

- تعزيز الشمول المالي من خلال التثقيف المالي،
- استخدام التكنولوجيا المالية.
- تمكين فئات المجتمع من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية.
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية، والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها؛ (صفاء، 2022، ص 389)

- تسعى البنوك جاهدة لبناء قدرات مراكز عملها بحيث يمكن استخدامها لتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية مثل منتجات التأمين على الحياة من غير التأمين على الحياة، ومنتجات المعاشات التقاعدية، وصناديق الاستثمار المشتركة... إلخ.
- أن تقوم عمليات التدقيق الداخلي أيضًا بتقييم الفعالية النوعية لآلية معالجة شكاوى العملاء الموجودة بالفعل في النظام المصرفي، أي مخطط محقق الشكاوى الداخلي. (بن منصور، 2022، ص 260)

2- الدراسات التطبيقية:

سنقوم في هذه المرحلة بإجراء دراسة تطبيقية لعلاقة الشمول المالي بالنتائج المحلي الإجمالي في أربعة دول عربية ممثلة في الجزائر، تونس، قطر والسعودية من خلال دراسة إحصائية قياسية لهذه العلاقة ثم استخراج النتائج المتوصل إليها.

2-1- مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة في الدول العربية تم اختيار أربعة دول من مجموع 22 دولة وهي: الجزائر، تونس، قطر والسعودية خلال الفترة (2004-2019).

2-2- متغيرات الدراسة

نستخدم في هذه الدراسة ثلاثة متغيرات منها متغير تابع واحد وهو النمو الاقتصادي ممثلاً بمنتجات المحلي الإجمالي GDP، ومتغيرين مستقلين هما :

- X1: المقترضون من البنوك التجارية؛

- X2: عدد فروع البنوك التجارية .

أما ما تعلق بصياغة نموذج رياضي لاختبار علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي حيث تم تصميم النموذج ليتكون من ثلاث متغيرات والتي نعتقد أن لها تأثير على النمو الاقتصادي، إلا أنه توجد عوامل أخرى ممثلة للشمول المالي يفترض أن لها تأثير على النمو الاقتصادي، ليكون بذلك النموذج وفق الصيغة الآتية:

$$GDP = b_0 + b_1X_1 + b_2 X_2 + E_{it}$$

2-3- الدراسة القياسية:

سنقوم في هذا الجزء بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الشمول المالي وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews 9 ونماذج بانل التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة، وقد تم جمع المعطيات المالية من خلال التقارير المالية للبنك الدولي الخاص بالدول العربية المختارة، ومن أجل تحديد متغيرات ذات الدلالة الإحصائية اعتمدنا على اختبار ستودينت والقدرة التفسيرية للنموذج من خلال اختبار فيشر ومعامل التحديد المصحح وكانت النتائج كما يلي:

2-3-1- تحليل الارتباط

تبين إشارة معامل الارتباط طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرين سواء كانت عكسية أو طردية، في حين أن قيمة معامل الارتباط r يقيس قوة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وأحد محددات المؤشرات المالي وذلك من خلال القيمة الاحتمالية (prop) عند مستوى 0.05.

الجدول (01): مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary			
التاريخ: 03/02/22 الوقت: 21:25			
الفترة: 2004 2019			
عدد الملاحظات : 64			
الارتباط			
الاحتمال	الناتج المحلي الإجمالي GDP	عدد فروع البنوك التجارية X1	المقترضون من البنوك التجارية X2
GDP	1.000000		

عدد فروع البنوك التجارية X1	0.659371	1.000000	
	0.0000	-----	
المقترضون من البنوك التجارية X2	0.559604	0.672681	1.000000
	0.0000	0.0000	-----

المصدر: برنامج EVIEWS9

2-3-2- تحليل الارتباط

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 01 أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي وكل من عدد فروع البنوك التجارية والمقترضون من البنوك التجارية وهي ذات دلالة إحصائية بنسبة للمتغيرات الثلاثة التي بلغت فيها المعنوية الإحصائية (0.000) حيث أن الزيادة في عدد فروع البنوك التجارية والمقترضون من البنوك التجارية يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ كذلك وجود علاقة طردية بين كل من عدد فروع البنوك التجارية والمقترضون من البنوك التجارية وهي ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ويعكس ذلك أن كل زيادة في عدد الفروع البنوك التجارية من شأنها أن يترك أثر إيجابي أو زيادة في عدد المقترضون من البنوك التجارية.

2-3-3- مضاعف لاغروج (ML)

يعتبر هذا الاختبار الأول في نموذج البيانات المقطعية والذي يعتمد على اختيار ما بين نموذج الانحدار التجميعي أو نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وذلك اعتماداً على القيمة الاحتمالية المرافقة ل (LM)، فإذا كانت قيمة الاحتمالية ل (LM) أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية H_0 والتي تنص أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم ونقبل الفرضية H_1 نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم للعلاقة

الجدول (02): مضاعف لاغرونج (ML)

مضاعف لاغرونج (LM) اختبار panel للبيانات			
التاريخ: 02/04/22 الوقت: 12:02			
الفترة: 2004 2019			
عدد الملاحظات: 64			
Probability in ()			
Both	Period	Cross-section	Null (no rand. effect)
	One-sided	One-sided	Alternative
274.2110	6.990515	267.2205	Breusch-Pagan
(0.0000)	(0.0082)	(0.0000)	

المصدر: برنامج EVIEWS9

2-3-4- اختبار هوسمان (hausman)

يستخدم هذا الاختبار للفصل في الاختيار بين التأثيرات الثابتة والعشوائية بناءً على الارتباط الموجود بين المتغيرات الفردية المستقلة بعد التأكد في الاختبار السابق بأنه ليس نموذج الانحدار التجميعي ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين هما:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لتمثيل العلاقة

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لمثيل العلاقة.

الجدول (03): اختبار هوسمان

التأثيرات العشوائية المترابطة - اختبار هوسمان			
المعادلة: بدون عنوان			
اختبار كروس- قسم الآثار العشوائية			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
37700.	2	1.948731	Cross-section random

المصدر: برنامج EVIEWS9

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم 03 أن قيمة الإحصائية المرافقة لهذا الاختبار بلغت 0.0377 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية H0 أي أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة في تقدير بيانات الدراسة .

3- النتائج ومناقشتها:

يجب أن لا تخلو الخاتمة من العناصر التالية: أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة- التوصيات- آفاق الدراسة إن

3-1- تشخيص القوة الإحصائية للنموذج:

بعد أن تم التأكد في الاختبارات السابقة بأن النموذج الأفضل في هذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة سيتم في هذا الجزء الحكم على مدى قبول النموذج من الناحية الإحصائية وذلك من خلال الحكم على الدلالة الإحصائية للمعالم المقدرة وجودة التوفيق والنموذج ككل.

الجدول (04): نموذج التأثيرات الثابتة

إرتباط المتغير: GDP				
طريقة: Panel Least Squares				
تاريخ: 02/04/22 التوقيت: 12:05				
الفترة: 2004 2019				
الفترة: 16				
Cross-sections included: 4				
Total panel (balanced) observations: 64				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0745	-1.816028	20.68531	-37.56510	X1
0.0099	2.667585	242.0745	645.7542	X2
0.0000	4.472576	4817.560	21546.90	C
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
23741.54	Mean dependent var		0.948237	R-squared
26746.29	S.D. dependent var		0.943774	Adjusted R-squared
20.43685	Akaike info criterion		6342.059	S.E. of regression
20.63925	Schwarz criterion		2.33E+09	Sum squared resid
20.51659	Hannan-Quinn criter.		-647.9793	Log likelihood
0.835133	Durbin-Watson stat		212.4975	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: برنامج EVIEWS9

3-1-1. اختبار جودة التوفيق:

يعتمد هذا الاختبار بصفة أساسية على معامل التحديد المصحح لمعرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وحسب النموذج المختار أعلاه ألا وهو نموذج التأثيرات الثابتة وحسب النتائج الواردة في الجدول رقم 04 نجد أن معامل التحديد بلغت قيمته $R=0.948$ ومعامل التحديد المصحح $Adjusted\ R-squared=0.943$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 94.37% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي نسبة جيدة ومقبولة .

3-1-2. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

يرتكز هذا الاختبار على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع وهذا من خلال المقارنة بين إحصائية t المحسوبة والمجدولة، وكذلك الاعتماد على القيمة الاحتمالية لإحصائية t ومقارنتها بمستوى المعنوية 0.05 وفقاً للفرضيتين التاليتين :

- $H_0: b_i=0/ i=1,...,6.$
- $H_1: b_i \neq 0/ i=1,...,6..$

انطلاقاً من النتائج الواردة في الجدول رقم 04 نجد ان معلمة الحد الثابت b_0 قيمتها الاحتمالية (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 أي أنها تختلف معنوياً عن الصفر وبالتالي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحد الثابت والمتغير التابع.

بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة فنجد ان عدد الفروع البنوك التجارية، قد بلغت قيمها الاحتمالية 0.0099 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرض البديل H_1 ما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الفروع البنوك التجارية والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

نلاحظ كذلك من خلال نفس الملحق أن المقترضون من البنوك التجارية أن قيمتها الاحتمالية تساوي 0.0745، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية وبناءً عليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقترضون من البنوك التجارية والنمو الاقتصادي .

3-1-3. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية فيشر من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصاء فيشر مع مستوى المعنوية 0.05، فمن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 04 نجد أن قيمة الاحتمالية المرفقة بإحصاء فيشر قدرت بـ $\text{Prob}(f=0.000)$ وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ما يدل على وجود معلمة على الأقل تختلف معنوياً عن الصفر أي هناك دلالة إحصائية ومعنوية كلية للنموذج. ومن خلال ما سبق يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي :

$$\text{GDP} = 21546.90 - 37.565 * X_1 + 645.754 * X_2 + \text{Eit}$$

يمكن القول بأن النتائج المتوصل إليها في نموذج توافق النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى تلك العلاقة الموجبة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وذلك من خلال العمل على إيصال الخدمات المالية إلى أكبر شريحة من المجتمع من ذوي الدخل المحدود مما يزيد في النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على البطالة وتخفيف من الفقر.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية استخراج العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المختارة والمثلة في كل: الجزائر، تونس، قطر والسعودية خلال الفترة 2004 - 2019، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- كشفت نتائج الدراسة أن عدد فروع بنوك التجارية هي المسؤولة على تأثير على النمو الاقتصادي بنسبة 94%، حيث يفسر الأثر الإيجابي لشمول المالي على النمو الاقتصادي من خلال أن كلما زادت عدد الفروع البنوك التجارية سيؤدي ذلك إلى زيادة الخدمات المالية وانتشارها بين المواطنين مما سيساهم في تخفيف من البطالة وزيادة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

- كما كشفت الدراسة عن استبعاد متغير مستقل وهي المقترضون من البنوك التجارية حيث كشف التحليل أن هذا المتغير ليس لها دلالة إحصائية وهو ما يعني أن هذا المتغير لا تلعب دورا في تفسير النمو الاقتصادي في الدول العربية المختارة.
- أثبتت نتائج الدراسة أنه لتحسين الشمول المالي في الدول العربية لابد من زيادة الخدمات المالية وتوسيعها وتطوير البنية التحتية المتعلقة بالتمويل وبذلك يقترح الباحث توسيع الدراسة من حيث الفترة الزمنية ومن حيث المتغيرات بحيث تشمل الدراسة متغيرات أخرى لم تقع ضمن الدراسة وإعادة النظر في المؤشرات التي تم استخدامها للتعبير عن المتغيرات المستخدمة في الدراسة بطريقة أخرى خاصة المتغيرات التي لم تكن لها دلالة إحصائية.

المصادر والمراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- العيسوي، أ. س. (2020). الشمول المالي وتحقيق السعادة الاقتصادية. القاهرة: دار الخان للنشر والتوزيع.
- بهناس عباس وآخرون. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف. 229, (02), 14 ,
- حسين، عودة ، سالم عواد. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة. 83, (1), 11 ,
- حمدوش وفاء ، أيمن بوزانة. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي. 77, (1), 12 ,
- سردون مهيبة وآخرون. (2021). أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية . مجلة الابداع. 8, (1), 11 ,
- صفاء نيد. (2022). تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019. مجلة دراسات اقتصادية. (2), 16 ,
- عمر بن موسى، قمان مُجد. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر. مجلة إصلاحات اقتصادية والإندماج في الإقتصاد العلمي , 18, (1), 13 .
- مُجد الزويدي وآخرون. (2021). الشمول المالي. مجلة واريث العلمية. 3, (7), 3 ,
- معمر حمدي، فلاق صليحة،. سوداني نادية. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار. 280, (01), 12 ,
- نجيم بن منصور. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا -دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 2004-2019. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. 260 ,

-المراجع باللغة الأجنبية:

- A.Babajide, F. A. (2015). Financial Inclusion and Economic Growth in Nigeria. International Journal of Economic and financial issues , 5 (3).
 - Adolfo Barajas, T. B. (2020). Financial Inclusion:What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn? USA: International Monetary Fund.
 - bank, w. (2012). Financial Inclusion Strategies Reference Framework. USA: Washington.
 - D Wonkim, J. S. (2018). financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance , 43.
 - RATNAWATI, K. (2019). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. Journal of Asian Finance, Economics and Business , 7 (10), 83.
 - Venkatesh, S. W. (2019). Blockchain, adoption, and financial inclusion in India: Research opportunities. International Journal of Information Management (Elsevier) , 02.
-